فاروق حسنين مخلوف
استشاري اقتصادي
وزير مفوض تجاري سابق
• الممثل الدائم الأسبق لمصر لدى منظمة الجات – جنيف

بسم الله الرحمن الرحيم

دراســـــــة
حول اقتراح بإنشاء مجلس مصرى مشترك للأسمنت

٢٠٠٤/١٠/١٢

إعداد
فاروق حسين مخلوف
خبير في اقتصاديات الأسمنت

عنوان مكتب ومنزل : ٢٢ شارع عبد الحميد لطفى – المهندسين / الجيزة (جمهورية مصر العربية)
هاتف مكتب ومنزل : ٧٦٢٣٢٢٢ – محمول : ٠١٢/٢٤٥٨٩٥٢٦ فاكس مكتب : ٣٧٤٩٨٦٨

المحتويـــات

الموضـــوع	الصفحة
مقدمة	١
أولاً : مبررات إنشاء(المجلس المصرى المشترك للأسمنت) المقترح	٢
ثانياً : المزايا الرئيسية التى يمكن أن يحققها المجلس المقترح	٤
ثالثاً : دور المجلس المقترح في تشابكات صناعة الأسمنت في هيكل الاقتصاد المصرى.	٦
رابعاً : مداخلات وهيكلية (المجلس المصرى المشترك للأسمنت) المقترح.	٨
ملاحق - خرائط تدفقية : Flow Charts	
١- تشابكات صناعة الأسمنت في هيكل الاقتصاد المصرى في ظل الاقتصاد الحر وآليات السوق .	
٢ - هيكلية (المجلس المصرى المشترك للأسمنت) المقترح الذى يضم ممثلى الحكومة وقطاعات الأعمال العام والخاص والاستثمارى، وكافة قطاعات الإنتاج والخدمات المرتبطة بالأسمنت	

دراســـــة

حول اقتراح بإنشاء مجلس مصرى مشترك للأسمنت

مقدمة :

١ - تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية وضرورة إنشاء (مجلس مصرى مشترك للأسمنت)، لإدارة وتطوير صناعة وتجارة الأسمنت في مصر، وصولاً إلى وضع مصر على الخريطة العالمية لإنتاج وتصدير الأسمنت، باعتبارها صناعة استراتيجية وتنموية واستثمارية من الطراز الأول في الاقتصاد المصرى، وتستحوذ فيها مصر على كافة مقومات النجاح والتفوق من حيث المزايا النسبية والتنافسية، ويمكنها جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٢ - يقصد بهذا المجلس المقترح، أن يضم في عضويته، كلا من الحكومة وقطاعات الأعمال العام والخاص والاستثمارى، وقطاعات الإنتاج والخدمات المرتبطة بالأسمنت جميعاً ، بحيث يكون مظلة شاملة وإطاراً للتعاون والتنسيق في وضع الاستراتيجيات وصنع السياسات ورسم البرامج وتنفيذ الإجراءات، المتصلة بالصناعة والتجارة والنقل والبحوث والتعبئة والتطوير والتشييد .. الخ، بما يكفل النهوض بهذه الصناعة الحيوية ويرفع من كفاءتها وقدرتها التنافسية، ويؤدى إلى تحديثها بصورة مستمرة.

٣ - يساعد إنشاء هذا المجلس على تجنيب صناعة الأسمنت فى مصر، حدوث الفوضى والتقلبات الحادة فى مستويات استغلال الطاقات الإنتاجية وبناء الأسعار والتسويق الداخلى والخارجى، ويمنع بالتالى حدوث انعكاسات

سلبية لذلك على المجالات العديدة التى ترتبط بالأسمنت أو تعتمد عليه، مثل المقاولات والتشييد والإسكان والتعمير والاستثمار ومشروعات البنية الأساسية ... الخ.

أولاً - مبررات إنشاء (المجلس المصرى المشترك للأسمنت) المقترح :

١ - الأهمية القومية لتوفير الاستقرار في سوق الأسمنت في مصر ، بعد أن توسعت الاستثمارات فيه ، وأصبح يغطى الطلب المحلى ويتجاوزه إلى التصدير، ويضم أطرافاً منتجة محلية وأجنبية، تتعارض أو تتفق مصالحها، وتتعرض لتأثيرات الاستثمار الأجنبى المرتبط بشركات كبرى متعددة الجنسيات، والتى قد لا تتمشى أهدافها بالضرورة مع المصالح الوطنية.

٢ - حدوث تقلبات ومضاربات حادة ومفاجئة أحياناً في سوق الأسمنت المصرى، شملت الأسعار والإمدادات المحلية والتصديرية، وكانت غير مبررة من حيث الاعتبارات الاقتصادية البحتة، مما يشير إلى توجهات أو خطط خفية أو تفاهمات مستترة للتحكم في الأسعار المحلية والتلاعب بالسوق، ولا ترتبط بسلامة العلاقة بين العرض والطلب في اقتصاد حر يعمل بآليات السوق، ويتيح الفرصة للمنافسة السعرية الصحيحة التى لا تضر بمصالح المستهلكين .

٣ - وقوع أضرار جسيمة في قطاعات اقتصادية حيوية عديدة في مصر، تتشابك مع صناعة الأسمنت وتعتمد عليها، نتيجة ارتفاع مصطنع فى أسعار الأسمنت، كان له آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد والمجتمع المصرى، **ومن أهم هذه القطاعات** : الإسكان والتعمير والتشييد

والاستثمار والبنية الأساسية، وذلك من خلال رفع التكاليف الإنشائية، مما أخل بحسابات مسبقة للمشروعات الجارى تنفيذها، أو أدى جزئياً إلى انكماش فى المشروعات الجديدة ، وأسهم ذلك بدرجة ما في زيادة الركود أو الإبطاء الاقتصادى والبطالة وتراجع الاستثمار وأزمة الاسكان وجمود الائتمان المصرفى لمقاولات البناء، وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار مواد بناء حيوية أخرى مثل حديد التسليح.

٤ - سيطرة دوافع الأرباح السريعة المبالغ فيها على منتجى الأسمنت، دون النظر إلى المصالح القومية التى يجب أن تراعى فى مثل هذه الصناعة الاستراتيجية المفتاحية في مجمل الاقتصاد الوطنى ، والتى يجب أن تتسم دائماً بالاستقرار في الأسعار والإنتاج والإمدادات، حيث تتوافر لها عوامل الوفرة الإنتاجية، والخامات الرخيصة، والتمويل المصرفى والقوى العاملة المؤهلة، والتكنولوجيا المتقدمة، والاحتكاك المباشر بالاستثمار الأجنبى، والحجم الملائم حالياً للسوق الداخلى والمؤشرات الجيدة للتصدير، وتوقعات واعدة بتنامى الطلب المحلى والتصدير مستقبلاً.

٥ - وجود مواضع خلل عديدة في بناء هياكل الأسعار لتجارة التجزئة وشبكات التوزيع وتكاليف النقل، تخفى استغلالا للمستهلك المصرى وتلحق الضرر بمصالحه وباستقرار السوق ، بسبب غياب أو تأخر تحرك دور الدولة، وضعف تنظيمات المنتجين والتجار والمستهلكين والمجالس السلعية ، وعدم وجود تنسيق مؤسسى حقيقى بين الجهات الصانعة للسوق فى هذا المجال.

ثانياً - المزايا الرئيسية التى يمكن أن يحققها المجلس المقترح :

١ - الحاجة الماسة إلى ملاحقة واستحداث التطورات الفنية والتكنولوجية في صناعة الأسمنت ومنتجاته، سواء مايتعلق منها بمادة الأسمنت أو المصانع المنتجة أو وسائل الحماية البيئية من الأضرار العديدة لهذه الصناعة المدمرة للبيئة، والتى بدأت معظم الدول المتقدمة في التخلى عنها، أو الاقتصار فيها على مرحلة الطحن للكلنكر وهى غير ملوثة للبيئة. وهذا يتطلب من مصر حشد كافة الجهود وراء البحوث والتطوير، وتوفير الموارد المحلية والخارجية ، سواء كانت مالية أو فنية أو بشرية ، لحماية البيئة من انبعاثات الأسمنت، ومشاركة كافة الأطراف المعنية في هذه الجهود ضمن أطر تنظيمية دائمة، ودعم من الدولة ومن مصادر العون الخارجى المتاحة لحماية البيئة.

٢ - توافر إمكانات واعدة ومفتوحة على المستقبل، لكى يحقق الاقتصاد المصرى قيمة مضافة كبرى في صناعة الأسمنت، باستغلال خاماتها الوفيرة المنتشرة في الأراضى المصرية، والمتواجدة بكميات هائلة وبجودة عالية، وذلك من خلال الصناعة التحويلية لكافة أصناف الأسمنت، وتسمح هذه الإمكانات لمصر أن تحتل أحد مواقع الصدارة العالمية بين الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للأسمنت بمختلف أنواعه وبمواصفات جيدة وأسعار تنافسية، وهوما يتطلب إقامة جهاز قومى لهذا الغرض ، يمكن أن يتمثل في (المجلس) المقترح فى هذه الدراسة.

٣ - تتيح فنون إنتاج الأسمنت غير المعقدة، وتكنولوجياته المختلفة، وخبرة مصر فى هذا المجال التى تتجاوز ثمانين عاماً، ومستوى وإيقاع التنمية

الصناعية في مصر، تتيح لها الفرصة والإمكانات اللازمة للدخول في تعميق التصنيع المحلى لمعدات ومستلزمات صناعة الأسمنت وقطع غيارها وتصديرها، التى يمكن أن تصل فى نهاية المطاف إلى مرحلة إنتاج المصنع الكامل له خلال فترة معقولة. وهذا يتطلب رؤية مشتركة وتعبئة للجهود من كافة الجهات المعنية بالصناعة ، ورعاية من الدولة، وصولاً إلى هذا الهدف.

٤ - ضرورة تطوير وسائل نقل الأسمنت في مصر، لرفع كفاءتها وتنويع وسائلها المتاحة في مصر، ما بين النقل البرى بالشاحنات، والنقل النهرى بالصنادل، والنقل السككى (بالخطوط الحديدية)، والنقل البرى السريع للخرسانة الجاهزة، والنقل السائب من الصوامع للأسمنت غير المعبأ في أكياس. علماً بأن النقل النهرى والسكك الحديدية، أقل كلفة بكثير عن النقل بالسيارات . وهذا الأمر يتطلب تطوير وتوفير وسائل النقل البديلة، ودراسات دقيقة للتكاليف، وخطوط نقل منتظمة، ومشاركة أطراف عديدة في هذه التوجهات والاستثمارات .

٥ - ضرورة إحداث تغييرات جوهرية في وسائل ونوعيات التعبئة والتغليف للأسمنت، واجراء البحوث الدقيقة لهذا الغرض، للتعرف على إمكانيات إحلال أكياس من مواد جديدة وبأحجام متنوعة، لتعبئة الأسمنت. ويقصد بذلك إستخدام أكياس مصفحة مصنوعة من البولى بروبلين والبولى ايثلين، والتى أثبتت البحوث العلمية والتجارب التطبيقية فى الخارج مزايا عديدة لها، لخفض التكاليف، وللإقلال من الفاقد في النقل والتخزين والاستخدام ، مثل مقاومة الصدمات والتمزق والرطوبة،

والاستعمال المتكرر عدة مرات بوسائل فنية خاصة ومبسطة في الفتح والإغلاق للأكياس. وهذه خصائص تتفوق على أكياس الورق الكرافت المنتشر فى مصر في تعبئة الأسمنت، والتى تحقق خسائر عالية في النقل والتخزين والمناولة.

٦ - إمكانية تحقيق قيمة مضافة تراكمية في صناعة الأسمنت، عن طريق تصنيع المنتجات الأسمنتية وتطويرها، إضافة إلى تلافى بعض الخسائر الناتجة عن انتهاء صلاحية الفائض من الإنتاج غير المباع، بجانب خدمة صناعة التشييد بالمنتجات الأسمنتية والخرسانية الجاهزة ، التى توفر الوقت والتكاليف وترتقى بالجودة في عمليات البناء، بجانب استخدامات أخرى عديدة مبتكرة للمنتجات الأسمنتية في مشروعات البنية الأساسية والإسكان والمرافق العامة. ويتطلب كل ذلك تنسيقاً وتخطيطاً في سلسلة التصميم والتصنيع لمنتجات أسمنتية نهائية تستجيب لحاجات فعلية في السوق أوتخلق حاجات جديدة توسع من دائرة الطلب والتسويق.

ثالثاً - تشابكات صناعة الأسمنت في هيكل الاقتصاد المصرى :

١ - دور المجلس المقترح فى مجال صناعة الأسمنت :

(أ) استغلال الخامات المحلية الوفيرة وذات الجودة.

(ب) زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطنى من الصناعات التحويلية للأسمنت.

(جـ) إنتاج آلات ومعدات ومستلزمات صناعة الأسمنت محلياً وخفض استيرادها.

(د) جذب وتوظيف رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في الأسمنت.

(هـ) التطوير التكنولوجى للأسمنت وجودته بتحسين خواصه الفنية.

(و) تحديث مصانع الأسمنت استناداً للمزايا النسبية والتنافسية التى تتمتع بها مصر في هذا المجال.

(ج) تصنيع وتنويع للنتجات الأسمنتية لاستثمار الوقت والتكاليف وخفض الفاقد.

٢ - **في مجال التجارة الداخلية والخارجية للأسمنت :**

(أ) زيادة وتنمية الطاقة التصديرية، وفتح أسواق جديدة، وتنويع صادرات مصر بسلعة ذات قدرة تنافسية نوعية وسعرية.

(ب) استبدال الواردات بالإنتاج المحلى للأسمنت ومستلزمات مصانعه وتوفير النقد الحر.

(حـ) استقرار السوق المحلى في الإمدادات والأسعارلفترات طويلة نسبياً.

(د) دعم القدرة التنافسية من حيث الجودة والسعر والتنوع.

(هـ) تطوير وتنويع وسائل نقل الأسمنت وخفض تكاليفها والفاقد فيها واستغلال الإمكانات المتاحة لذلك في النقل النهرى والسككى.

(و) تحسين وسائل التعبئة وخفض الفاقد منها في الاستخدام والمناولة والتخزين .

(ز) إعادة تدوير تراب الأسمنت في المصانع أو خارجها لاستثماره، وحفاظاً على البيئة ، وابتكار استخدامات جديدة له في منتجات موجهة للسوق.

(ح) تحسين شبكات التسويق والتخزين والتوزيع وضبط أسعارها .

٣ - **الانعكاسات على القطاعات الأخرى المعتمدة على الأسمنت أو المتداخلة معه:**

(أ) استقرار مقاولات وصناعة التشييد والسيطرة على تكاليفها.

(ب) خفض تكاليف الاستثمار العقارى وتمويله مما يمنحه قوة دفع فى السوق.

(جـ) خفض تكاليف الإسكان وخاصة الشعبى والمتوسط.

(د) تشجيع الانتشار والامتداد العمرانى وإنشاء المدن الجديدة.

(هـ) تلافى الآثار السلبية على نشاطات ومشروعات الاستثمار المحلى والأجنبى.

(و) ضبط وخفض تكاليف مشاريع البنية الأساسية التى تقيمها الدولة أوالقطاع الخاص.

(ز) تعميق سياسات وبرامج التصنيع المحلى للمعدات وقطع الغيار والمصانع الكاملة للأسمنت.

(ح) تنمية التقنيات الإنتاجية بالبحوث والتطوير والتدريب الصناعى.

رابعاً - هيكلية (المجلس المصرى المشترك للأسمنت) المقترح :

١ - **أهداف المجلس المقترح :**

(أ) تحويل مصر إلى مركز عالمى رئيسى لإنتاج وتصدير الأسمنت طبقاً لاستراتيجية مدروسة.

(ب) خفض واستقرار تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع.

(جـ) الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة في المصانع.

(د) تحقيق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين، وضبط حلقات سلسلة الأسعار المحلية، ومنع التقلبات الحادة أو المفاجئة فيها.

(هـ) حماية البيئة من انبعاثات الأبخرة والأتربة واستثمارها.

(و) تعميق التصنيع المحلى للمعدات والآلات والفلاتر فى صناعة الأسمنت وتطوير تقنياتها والإقلال من استيرادها.

(ز) زيادة دور الاستثمار الوطنى في صناعة الاسمنت ومنتجاته.

(ح) منع أى محاولات أجنبية (محلية أو خارجية) للتحكم في صناعة وتجارة الأسمنت المصرى والتلاعب في أسعاره ، تحقيقاً لأهدافها الخاصة.

٢ - **آليات ووسائل عمل المجلس المقترح :**

(أ) تحليل وضبط علاقات أسعار الإنتاج والنقل والتوزيع والتخزين للأسمنت وترشيد السوق.

(ب) تخفيف بعض الأعباء المالية التى تفرضها الدولة على صناعة الأسمنت لخفض التكلفة فيها وزيادة قدراتها التنافسية .

(جـ) إنشاء مركز مشترك للبحوث والتطوير لصناعة الأسمنت ومنتجاته والبيئة والصيانة للارتقاء المستمر بها .

(د) إقامة جهاز مركزى مشترك للتسويق المحلى وآخر للتسويق الخارجى لخدمة المنتجين.

(هـ) إقامة مركز مشترك لبحوث التعبئة ووسائل نقل الأسمنت.

(و) تنويع وسائل وخفض تكاليف النقل البرى والنهرى والسككى للأسمنت السائب والمعبأ.

(ز) وضع خطة إنتاج متدرجة للمعدات الرأسمالية لمصانع ومستلزمات صناعة الأسمنت.

(ح) إقامة مركز مشترك لتدريب وتأهيل القوى العاملة في الأسمنت.

٣ - **عضوية المجلس المقترح :**

(أ) شركات إنتاج الأسمنت (قطاع أعمال عام وخاص واستثمارى).

(ب) الجهات الحكومية المختصة.

(جـ) شركات مقاولات التشييد.

(د) شركات تجارة ونقل وتخزين وتوزيع الاسمنت.

(هـ) شركات صناعة عبوات الأسمنت.

(و) منظمات الأعمال والاتحادات الصناعية والغرف التجارية.

(ز) شركات صناعة المنتجات الأسمنتية الجاهزة.

(ح) مراكز البحوث العلمية والتكنولوجية المعنية.

* ———— *

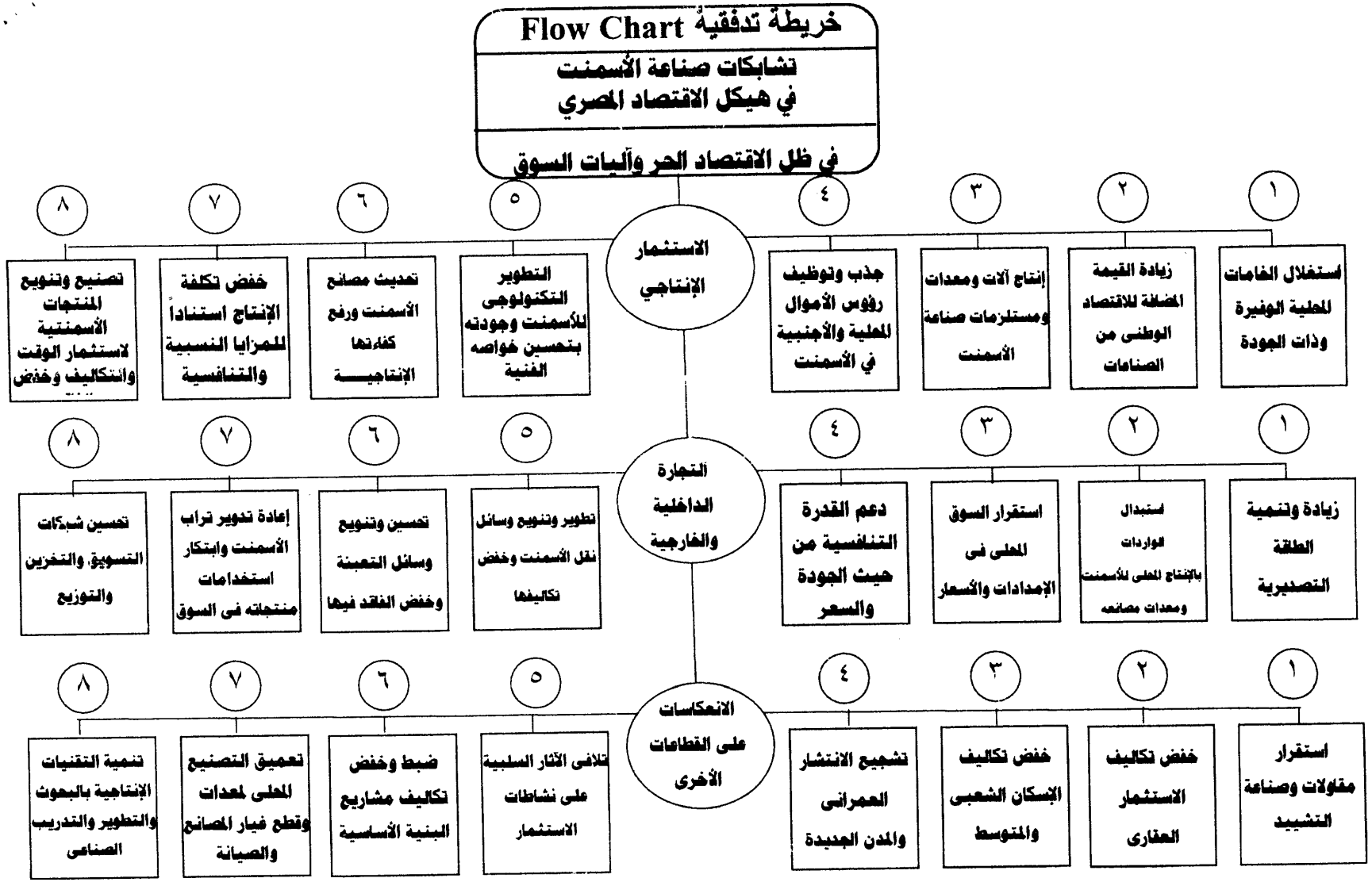
خريطة تدفقية Flow Chart
تشابكات صناعة الأسمنت
في هيكل الاقتصاد المصري
في ظل الاقتصاد الحر وآليات السوق
الاستثمار الإنتاجي
١ استغلال الخامات المحلية الوفيرة وذات الجودة
٢ زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطنى من الصناعات
٣ إنتاج آلات ومعدات ومستلزمات صناعة الأسمنت
٤ جذب وتوظيف رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في الأسمنت
٥ التطوير التكنولوجى للأسمنت وجودته بتحسين خواصه الفنية
٦ تحديث مصانع الأسمنت ورفع كفاءتها الإنتاجيـــة
٧ خفض تكلفة الإنتاج استناداً للمزايا النسبية والتنافسية
٨ تصنيع وتنويع المنتجات الأسمنتية لاستثمار الوقت وانتكاليف وخفض
التجارة الداخلية والخارجية
١ زيادة وتنمية الطاقة التصديرية
٢ استبدال الواردات بالإنتاج المحلى للأسمنت ومعدات مصانعه
٣ استقرار السوق المحلى فى الإمدادات والأسعار
٤ دعم القدرة التنافسية من حيث الجودة والسعر
٥ تطوير وتنويع وسائل نقل الأسمنت وخفض تكاليفها
٦ تحسين وتنويع وسائل التعبئة وخفض الفاقد فيها
٧ إعادة تدوير تراب الأسمنت وابتكار استخدامات منتجاته فى السوق
٨ تحسين شبكات التسويق والتخزين والتوزيع
الانعكاسات على القطاعات الأخرى
١ استقرار مقاولات وصناعة التشييد
٢ خفض تكاليف الاستثمار العقارى
٣ خفض تكاليف الإسكان الشعبى والمتوسط
٤ تشجيع الانتشار العمرانى والمدن الجديدة
٥ تلافى الآثار السلبية على نشاطات الاستثمار
٦ ضبط وخفض تكاليف مشاريع البنية الأساسية
٧ تعميق التصنيع المحلى لمعدات وقطع غيار المصانع والصيانة
٨ تنمية التقنيات الإنتاجية بالبحوث والتطوير والتدريب الصناعى

خريطه تدفقيه Flow Chart

حول هيكلية المجلس المصري المشترك للأسمنت - المقترح
يضم ممثلى (الحكومة وقطاعات الأعمال العام والخاص والاستثمارى)
وكافة قطاعات الإنتاج والخدمات المرتبطة بالأسمنت